تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتداعياتها على استراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية الكبرى

أ. هانى أحمد عبد العظيم بدر(*)

• **مُلخص:**

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على أبرز ملامح التطور في صياغة الدول الكبرى لإستراتيجيات الأمن القومي خاصة عقب التغيرات التي شهدها النظام الدولي بنهاية حقبة الحرب الباردة وذلك من خلال استعراض طبيعة تلك المتغيرات وتداعياتها الواضحة على أنماط الإستراتيجيات المعلنة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وروسيا الإتحادية والتي برز خلالها التباين في توصيف الاستراتيجية القومية بين المدارس الغربية والشرقية حول استخدام الأهداف السياسية أو الوسائل العسكرية لتحقيق أهدافها. كما حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات البحثية المطروحة في شأن المراحل التي برزت لكل دولة خلال مراحل التطور لإستراتيجية الأمن القومي لها في ظل تغيرات داخلية كتغير النظام السياسي الموجود بإحداها أو تولى حزب معين لمقاليد السلطة أو تغيرات خارجية ويأتي في مقدمتها حجم وطبيعة التهديدات التي تشكلها القوى المنافسة لتلك الدول فضلاً عن الدور الرئيسي للمصالح التي تهدف كل دولة لتحقيقها ومناطق النفوذ التي ترغب للتواجد الفعال بما يحقق أمنها القومي.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية، القوى الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا الإتحادية

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

International System Transformations and their Implications on National Security Strategy for International Major Powers

Hany Ahmed Abdel Azem Badr

- **Abstract**

The study aimed to identify the most prominent features of development in the process of major countries formulating their national security strategies especially after the changes witnessed by the international system by the end of the Cold War, by reviewing the nature of such changes and their clear repercussions on the types of stated strategies of the United States of America, China, and the Russian Federation through which the difference emerged in the description of the concept of national strategy between Western and Eastern Concepts regarding the use of political goals or military means to achieve their goals. The study also attempted to answer the research questions raised regarding the phases that emerged for each country during the phases of developing of its national security strategy in light of internal changes, such as a change in the political system in one of them, a specific party assuming the reins of power, or external changes, the forefront of which is the size and nature of the threats posed by the competing forces to those countries in addition to the main role of the interests that each country aims to achieve and the areas of influence they desire for the presence of the world and in a way that achieves its national security.

Keywords: National security, Strategy. United States of America, China, Russian Federation

- **مقدمة:**

أشارت كافة نتائج الدراسات البحثية في مجالات الدفاع والإستراتيجيات لعدم التوافق حول المقصود بظاهرة الأمن القومي، من حيث التعريف والمستهدفين بالأمن أو مصادر التهديد أو الإستراتيجيات الهادفة لتحقيقه ، فيعتمد ذلك على طبيعة وملامح بنية القيم المجردة للدول، أو الاعتبارات الإستراتيجية، والمفاهيم المجتمعية ذات الطبيعة الشمولية ويرجع الاستخدام الفعلي لهذا المصطلح إلى فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بالتزامن مع ظهور مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947وما أعقبه من انتشار لاستخدام ذلك المفهوم بمستوياته طبقاً للظروف المحلية والإقليمية والدولية، فبالرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن، إلا أن استخدامه تأخر وقتياً بالأدبيات التي نادت بتحقيق الأمن وتجنب الحرب، والتي ساهمت في تأسيس وزارات الأمن القومي بمعظم دول العالم ، وقد اقتصرت أولوياتها على حالة الأمن المصاحبة للتهديد العسكري، وقد شهد النظام العالمي حينها مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، كجزء من سياسات الدول الكبرى وقوة هيمنتها لإظهار نفوذها، وبذلك فقد تراجعت المعانى الإنسانية للأمن، وعبر عنها بعض المسئولين للحد من اللغط حول معنى المصطلح نفسه، فمنهم وزير الدفاع الأمريكي الأسبق " روبرت مكنمارا "، في كتابه "جوهر الأمن" متضمناً تعريفه للأمن بأنه " يعنى التطور والتنمية بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية أوالسياسية في ظل حماية مضمونة "، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها، ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة، سواء في الحاضر أو المستقبل[1]. كما يرى المفكر الأسترالي " كين بوث " أن مفهوم الأمن هو تحرير الشعوب من القيود التي تحد من كيفية تحقيق خياراتها، ومن هذه القيود الفقر والحرب والاضطهاد السياسي [2].

1- Al Astal , Kamal Muhammed , **Towards Formulating a Theory of Security of the Cooperation** Council for the Arab Stae of the Gulf Emirates Center for Startegic Studies and Research , Abu Dhabi,1999, P. 32. https://search.ebscohost.com .

2- Both, ken,**Theory of World Security**, UK,Cambridge University press,2007, P. 121

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، يعد مفهوم الأمن القومي محط الاهتمام البحثي والذي ساهم بالتنوع في الآراء تجاه مضمونه بما دفع نحو توسعة مدلوله ، واتخاذه العديد من المعاني والأبعاد الأكثر شمولية[1]، وارتباطاً بذلك فإن المفهوم يتبلور من خلال التوافق بين الممارسة والموقف والصياغة عبر النبوغ الفكري السياسي أو العسكري، ويرتبط ذلك بسياسة الدولة بهدف حماية المصالح والأهداف الوطنية ، لذا تقوم الدول بوضع الأسس التي تتعامل بها مع مختلف الأطراف ، عبر الإجراءات المتخذة طبقاً لقدراتها للحفاظ على كيانها مع مراعاة المتغيرات المحيطة بمختلف دوائر اهتمامها ، وضعاً في الاعتبار أن إستراتيجيات الأمن القومي تعكس تطلعات أي من الشعوب لتحقيق أمنها القومي في مرحلة زمنية معينة، فإن ذلك يدفع نحو معرفة مفهوم الأمن القومي الذي تسعى الدول والحكومات إلى تحقيقه، فالأمن القومي هو " تأمين الدول من الداخل وحمايتها من التهديدات الخارجية"، بما يوفر لشعوب تلك الدول حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم ، وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها الطبيعية و تحقيق أهدافها بما يضمن التقدم والسلام" [2].

بالنظر للإستخدام الواسع لمفهوم " الأمن القومى " فإن هناك إختلاف جوهرى حول تعريفه ، فجرت العادة أن يتم تعريف الأمن القومى على أنه الحماية من أى هجوم خارجى ، ولذلك فقد تم النظر إليه بصفة أساسية بأنه يعنى الدفاعات التى تستخدم فى مواجهة التهديدات العسكرية وبالتجارب توصلت النتائج لأن تلك الرؤية محدودة ، فالأمن القومى يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة وإستخدامها بل لأبعد من ذلك ، فإن مثل هذه الرؤية زادت من أن الإعتقاد بأن الطريقة المثلى لزيادة الأمن هو زيادة القدرات العسكرية وعلى الرغم من أن

---

https://www.cambridge.org/core/books/theory-of-world-security/CF242B3425F9FFAA026A7789AA7A72CD

1 Salem, Zuhair,**The Concept of National Security** , London ,Arab Orient Center for Civilization and Strategic Studies ,2007, P33.

2 Kalani, Haitham,**Arab national Securty and challenges it faces** ,Journal of Political Thought Seventh Year , Damaucs , Arab Writers Union , 2007, P32.

القوة العسكرية هى مكون مهم جداً فى الأمن، فإنها تُعد جانب واحد فقط من باقى جوانب الأمن ، فقد أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومى يتضمن الأبعاد الإقتصادية والدبلوماسية والإجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكرى ، وقد قدم " أرنولد ولفرز " ذلك التعريف عندما قال : (يقيس الأمن بمعناه الموضوعى مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتى إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم) [1]، كما يعرف " تريجر وكرننبرج" الأمن القومى بأنه " ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذى يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية [2]"، ويعرفه هنرى كيسنجر بأنه يعنى " آية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه فى البقاء "[3] ، أما روبرت ماكنمارا فيرى أن "الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول التى لا تنمو فى الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة "[4].

ولكى يتم ضمان تحقيق الأمن القومي عبر إتباع إستراتيجية شاملة أو فرعية تضمن بقاء الكيانات والدول ووجودها فلذلك يجب أن تشمل إستراتيجية الأمن القومي مجموعة من النواحي المتخصصة المتباينة في ظروفها والمرتبطة في تأثيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والعسكري ،الذي يأتي بمجمله في خدمة تلك الإستراتيجية ، فتمثل إستراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية الكبرى مجموعة المبادئ والخطط والإجراءات التي تعتمدها في تصريف شئونها، على الصعيد الداخلى أو على صعيد علاقاتها الخارجية، فعلى الصعيد الداخلي لابد أن يكون للدولة برنامجها السياسي الذي رسمته لنفسها عبر فلسفتها السياسية الخاصة بها، في جوانب الحياة العامة والأمن والاستقرار، وبلوغ الصيغة المثلى للمواطن ، أما على الصعيد الخارجي فيجب رسم أساليب التعامل والتعاون مع الدول الأخرى

1 -Arnold Wolfers, **Discord and collaboration, Essays on International Politics** (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150.

2- Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), **National Security and American Society**, (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36.

3- Henry Kissinger, **Nuclear Weapons and Foreign Policy**, (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p 46.

4- McNamara, **The Essence of Security**, (New York: Harper Press, 1966), p149.

عبر إتباع سياسات تختلف باختلاف الظروف ويأتي في مجملها تحقيق المصلحة الوطنية كغاية أساسية.

تعاملت الدراسة مع ثلاث من القوى الدولية الكبرى هي : الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية روسيا الإتحادية بإعتبارهم قوى لها من التاثير الواضح على النظام الدولى لعدة إعتبارات تميزها دون غيرها ، فنجد على الصعيد السياسي أنهم دول تملك العضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولى ولها حق النقض (الفيتو) وبما يمنع صدور أي قرار دون موافقة كل منهما فضلاً عن مستوى التمثيل الدبلوماسي لتلك الدول على الساحة الدولية وحجم بعثاتهم الدبلوماسية التي تشارك بكافة المنظمات الدولية ، أما على الصعيد الإقتصادى فنجد أن تلك الدول تعد محرك رئيسى للصناعات الثقيلة أما في النواحى المدنية أو التصنيع العسكرى بجانب دورها المؤثر في صناعة العديد من المجالات الحيوية في قطاعات الفضاء والمواد الكيميائية وبما يجعلها مركز حيوى في العديد من المجالات الاقتصادية بدول مجالها الحيوى وعلى المدى البعيد أيضا جغرافياً ، أما على الصعيد العسكرى فتلك الدول تمتلك من المخزون غير التقليدي من الأسلحة وفى مقدمتها السلاح النووي الذى يجعلها قادرة على تحقيق الردع ضد أي تهديدات لمصالحها بالإضافة لقدرتها على العمل في المياه البعيدة ونقل قواتها لمسارح عمليات تبعد كثيراً عن حدودها في إطار التمركز بقواعد تخدم مصالحها وتحد من فرص المنافسين علاوة على ميزانياتها العسكرية الضخمة ، لذا تتميز الدول الثلاث بنواحى متفردة تجعلها قوى كبرى ذات تأثير عميق في العديد من النواحى على الساحة العالمية .

وتحاول هذه الدراسة معالجة **إشكالية بحثية** يمكن صياغتها في صورة سؤال محوري، يتمثل في الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى: إلى أي مدى ساهمت المتغيرات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة في تطوير صياغة إستراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية الكبرى، بالتطبيق على الولايات المتحدة والصين وروسيا؟

وتتبع **أهمية الدراسة** العلمية للدراسة من الحداثة النسبية للمجال البحثي المتعلق بعملية صياغة استراتيجيات الأمن القومي باعتبار هذه الوثائق تشكل في ذاتها مخرجاً لتفاعلات

سياسية مهمة تجمع بين العوامل الداخلية والخارجية. أما الأهمية العملية للدراسة فتتبع مما أثبتته وثائق واستراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية الكبرى من أدوار مهمة في صياغة أولويات هذه الدول على الساحة العالمية، وتنظيم حركتها، وإيصال رسائل واضحة للخصوم والحلفاء معاً، بحيث باتت الدول الكبرى تعتمد على إصدارات دورية ومتنوعة لوثائق تصيغ فيها استراتيجيتها لأمنها القومي. وقد اعتمدت الدراسة على الوثائق الرسمية المعلنة لتلك القوى بعد إنتهاء الحرب الباردة حتى توقيت إصدار أخر وثيقة رسمية في إحدهما هى : روسيا الإتحادية وإصدارها وثيقة السياسة الخارجية للإتحاد الروسى في شهر مارس 2023.

وبعد مراجعة عدد من **الدراسات السابقة** الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة والتي غطت تحولات طبيعة المتغيرات التي شهدها النظام الدولي خاصة عقب نهاية الحرب الباردة والتداعيات التي برزت على مختلف المناطق حول العالم ومن أبرزها :

1- Alexander Kirss; **Does Grand Strategy Matter?**, Strategic Studies Quarterly , Winter ,2018.

تناولت الدراسة عرض التدرج في مجال الاهتمام بمفهوم الأمن القومي و الإستراتيجيات التي ترعى ذلك المفهوم لتتوافق مع المتغيرات الدولية السياسية والعسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي أعقبت تلك الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى تنامى انتشار مختلف أنواع الأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته ، والذي ساهم في تعديلات النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة للقوى الدولية ، وبما فرض رؤية جديدة للأمن، وتحدى أصعب لمجال الأمن القومي لتلك القوى .

2- Thierry, Balzacq, Peter, Dombrowski ,and Simon: **Introduction: Comparting Grand Strategies Modern World In : Comparative Grand Strategy : Afame and Case ،edited by** Thierry, Balzacq, Peter, Dombrowski ,and Simon, Oxford University Press ,2019 .

استعرضت الدراسة المسير التاريخي لعلوم الإستراتيجيات وبما برز خلاله أن مفهوم الإستراتيجية يرجع إلى عصور تاريخية قد عرف الرومان ذلك المفهوم ، وهو ما أكدته النقوش الموجودة على الجدران للمعابد التي بنيت في ذلك العصر ووجد وبها مخطط طويل

المدى في المجال العسكري، ويرجع الفضل في تطوير مفهوم الإستراتيجيات بالعصر الحديث لفترة الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين كانتا لهما دوراً لا يمكن إغفاله في تشكيل مفهوم الإستراتيجية عند المفكرين المعاصرين ، وبات مصطلح الإستراتيجية الكبرى أحد أبرز المصطلحات العلمية التي مازالت تحصل على اهتمام المسئولين بعلوم الإستراتيجيات خاصةً بعد تنامى صيت استخدام ذلك المصطلح بالعديد من الأوساط وبما يؤكد أن صياغة الإستراتيجيات وترسيخ مبادئها ليست حكراً مطلقاً على الدول الكبرى أو العظمى وإنما يجب أن تقوم الدول محدودة القدرات الطامحة على تلك الخطوة وتضع لها إستراتيجية لأمنها القومي ، ولكن هناك فارق بين إستراتيجية توضع بمعرفة قوى دولية كبرى تبنى دعائمها على قدر هائل من القدرات والإمكانيات وإستراتيجيات لدول صغرى لا يملك بعضها أحياناً قدرات الدفاع عن الذات .

3- Brands, Hal.(2014). **What Good is Grand Strategy?** Power and Purpose in American Statecraft from Harry S. Truman to George W. Bush Ithaca: Cornell University Press.

تناولت الدراسة أهمية مصطلح الإستراتيجية الكبرى خاصة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية فضلاً عن ما قد شكلته حقبة الحرب الباردة حول الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير" إستراتيجية الأمن القومي"، وقد سادت مصطلحات خلال الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمى كعناوين بارزة في تلك المقاربات لتحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي وقعت خلال النصف الأول من القرن العشرين وبما يدفع نحو إنشاء مؤسسات مهتمة بنواحي الأمن القومي : مصادره، مقوماته، إجراءات ضمان حمايته، عبر مؤسسات ومراكز بحث ومعاهد علمية وإدارات مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي ، ويشكل مجلس الأمن القومي الأمريكي النموذج الأول والأمثل لهذه المؤسسات، بدأ المصطلح المؤسسي لمفهوم الأمن القومي بصدور قانون خاص به من الكونجرس الأمريكي عام 1947 ، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنوان مختلف يسمى " الدراسات الإستراتيجية ".

4. سيد غنيم ، دكتور ، **الأصابع على الزناد** : إستراتيجيات الأمن القومي للقوى الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط ، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة ، 2021 .

تأتى هذه الدراسة لفهم النظام الدولي الحالي وتقييم السياسات التي تمارسها القوى العظمى فيه، بهدف تسليط الضوء على الفرص والتحديات الظاهرة نتيجة التباين في الإستراتيجيات الأمنية للقوى العظمى وارتباطها بالأهداف والمصالح القومية المتمثلة بالمحافظة على كيان الدولة وسيادتها الوطنية وحمايتها من التهديدات، ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النظام وإعادة صياغته وفق مصالحها، تعلن روسيا الإتحادية رغبتها بتقويض عناصر النظام الذي ترى فيه بأنه ليس إلا تكريساً للهيمنة الواضحة من الجانب الأمريكي وتهديداً لسلامتها الإقليمية، ومع ذلك قد نتلمس فرصاً لتحقيق التعاون الدولي بينهما في مجالات مختلفة وقد تناولت الدراسة إستراتيجية الأمن القومي لكل من : الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية في ضوء المتغيرات الدولية خلال الفترة 2000–2020؛ حيث تفترض الدراسة وجود تحولات في إستراتيجيات الأمن القومي لتلك القوى من البعد المستند إلى فكرة القوة إلى البعد المستند إلى فكرة التعاون، نتيجة حدوث تغيرات في بنية النظام الدولي وقيمه ما بعد نهاية الحرب الباردة، من خلال الاعتماد على أطروحات النظرية الواقعية الجديدة، واستخدام منهج النظام الدولي لتوضيح طبيعة المدخلات الجديدة فيه، وقد توصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية لا زالتا تتبنان البعد الواقعي المستند إلى مبدأ تعظيم القوة على الرغم من الادعاء بسيادة القيم الليبرالية القائمة على التعاون والتكامل الدوليين، حيث اتضح ذلك جلياً في تباين سلوكهما الدولي تجاه عدد من القضايا الدولية .

المطلب الأول: تحولات النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة

شهد النظام الدولى عقب مرحلة الحرب الباردة العديد من التغيرات الجوهرية في بنيته وتفاعلاته ، برز خلالها تراجع دور الدولة كفاعل وحيد في مجال العلاقات الدولية، حيث شاركها فاعلين جدد لتلك المكانة خصماً من الدور الأصيل للدولة ، فبرزت القوة السياسية المؤثرة لهؤلاء الفاعلين على الساحة الدولية، مع بروز العامل الاقتصادي كمتغّير أساسي في تحديد سياسات الدول، والذي يعد الحركة الديناميكية المستمرة التي تساهم في تراجع تأثير العامل الأيديولوجي، بما أدى الى تكريس مقولات الليبرالية الجديدة حول العولمة عبر دور المؤسسات الدولية في تحقيق المكاسب المطلقة للجميع والتي أحدثت طفرات كبرى في

المجالات العلمية والتكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية والاقتصادية وغيرها، وتأثيرها على البيئة الدولية التي تعيشها الدول[1]، لكن تلك التغيرات من وجهة نظر مناهضي العولمة لم تكن متساوية التأثير، ففي الوقت الذي شهدت فيه بعض دول الشمال الغنى تغيرات متسارعة، فقد شهدت دول الجنوب الفقير تغيرات متباطئة ، بما ساهم في خلق نهج غير ديمقراطي للعلاقة بين الطرفين، كذلك ظهر ارتباط هذا التغير بصفتين متناقضتين، **الأولى** تستند إلى التوسع الرأسمالي، و**الثانية** ترتبط بالانقسام الاجتماعي، ففي الوقت الذي شهد فيه العالم انتشار واسع لقيم العولمة الاقتصادية المستندة إلى التكامل الاقتصادي والمنافسة التامة والتجارة الحرة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، نشهد في المقابل تفتت إثني وقومي واضح بالجانب الآخر، مدفوع بطغيان النزعة الفردية والهوية الفرعية والمكونات الثقافية للجماعات الإثنية.[2] ويمكن إجمال أبرز مظاهر تحولات النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة في عدد من العوامل التي تتضمن:

أولاً: تغير بنية القوى بالنظام الدولي

وذلك ارتباطاً بحجم المتغيرات الكبيرة التي ساهمت في صعوبة إمكانية فهم مجريات السياسة الدولية طبقاً للرؤية الأحادية المستندة إلى تحليل النظام الدولي بعدة وحدات سياسية متباينة ، التي كان يرى بها البعض أنها تتفاعل مع بعضها بشبكة من العلاقات ذات الصبغة التكتيكية والنفعية مع التركيز على فكرة الوحدة أو الطرف، وذلك في ظل حالة الاعتماد المتبادل بين الفاعلين الجدد والتي فرضت وجود تعريف جديد للنظام الدولي يعتمد بالأساس على تقسيم الدول طبقاً لقدراتها الاقتصادية والعسكرية لثلاثة لأنواع هي: **الأول** مركز النظام وتعنى القوى الكبرى التي تملك الحجم الأضخم من الاقتصاد ويقطنها عدد كبير

1– تيم دان، ميليا كوركى، وستيف سميث (محررين)، ديما الخضرا (مترجم)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2016، ص 296.

2 -Hobden, S., and Jones, R. **Marxist theories of international relations , in The Globalzation of world politicsm**; edt John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, Oxford. USA, 2016.

من السكان ، **الثاني** يسمى وسط النظام ويضم القوى المتوسطة صاحبة الدور الإقليمي وقادرة على التنمية الوطنية وتتشابه لحد معين مع نمط القوى الكبرى في السمات الرئيسية تجاه إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها العسكرية ، **الثالث** فيسمى دول الطرف أو المحيط ويشمل بقية دول العالم التي تتمتع غالبيتها بالثروات الطبيعية وتقدم خدماتها لدول المركز أو القوى الكبرى.[1] لكن في أعقاب الحرب الباردة برز دور الولايات المتحدة كقطب أوحد يقود النظام العالمي بعد أن تراجع القطب الثاني منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، وهو الأمر الذي أدى لاختلال بنية القوى بالنظام الدولي.

ثانياً: صعود مجموعة من القيم والمبادئ الليبرالية والرأسمالية على الصعيد الدولي

فقد كان من بين تداعيات خروج الولايات المتحدة كطرف منتصر في الحرب الباردة أن تمكنت من فرض منظومتها القيمية الليبرالية والرأسمالية، مع محاولة توظيف هذه القيم في فرض الهيمنة على النظام الدولي بعد تراجع حالة الاستقطاب الدولي بجانب السعي لتشكيل منظومة قيمية تتصدرها الرأسمالية التي تدعم الاعتماد على السوق وآلياته والحد من دور الدولة في الاقتصاد واقتصار دورها على الإجراءات الحمائية ووضع حد للبعد القانوني للعلاقة مع الدولة والإيمان بدور العقل البشرى وأهمية استقلاله وقدرته على إدراك مصالحه دون توجيه ، بجانب الدور الذي تبناه أنصار التوجهات الرأسمالية العالمية بأن النظام المعاصر يشهد تزايد في الاعتماد المتبادل نتيجة التشابك الذي نتج عن العولمة الاقتصادية وما برز عنها من الاعتماد على الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ومع نهاية الحرب الباردة اتضح التقسيم التلقائي للعمل على المستوى الدولي الذي ربط الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي بصورة واضحة.[2]

ثالثاً: بروز دور للفاعلين الدوليين من غير الدول

من خلال مساهمة العديد من الجهات كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات ذات الإشكالية الشرعية مثل حركات التحرر وجماعات التمرد والجماعات غير

1 - Wallerstein, **The Inter-state Structure of the Modern World System; In International Theory, Positivism and Beyond**, Cambridge University Press , 1996, pp 38-39

2 - Nye, J. S. **The Future of Power, Public Affairs** , USA2011, p 79.

القانونية في فرض أمر واقع جديد يقضى بضرورة عدم اقتصار مجال التحليل بالعلاقات الدولية على الدول فقط في ضوء الفاعلين الجدد الذي تنامى دورهم وبما ساهم في الحد من فقد الدولة لبعض وظائفها فقد تزايدت أعداد الشركات المتعددة الجنسية بنحو ملحوظ و قادت توسعاً جغرافياً في فروعها ووكالاتها وموظفيها على مستوى النظام الدولي ككل، كما حدث اتساع في نطاق نشاطاتها مكاناً وتنوعاً وتوزيعاً سواء في أنماط إنتاجها المختلفة وتمويلها وتسويقها وبما ساهم في التعقيد والتشابك الناتج عن طبيعة عملها وتنوع أشكال الضغط التي تمارسها على الدول المستضيفة لها.

أما بالنسبة للمنظمات الدولية فقد ظهرت كأحد أبرز صفات المجتمع الدولي المعاصر، الذي غلب عليه سرعة التفاعل وكثافة الروابط والاعتماد المتبادل بين الفاعلين الدوليين، وتنقسم لعدة تصنيفات من منظمات دولية حكومية عالمية وإقليمية تتمتع بصلاحيات فوق قومية ، كالأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والإقليمية ذات النطاق الجغرافي المحدد كالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والإتحاد الأفريقي والآسيان ومنظمة شنغهاي وغيرها، أما المنظمات الدولية مشتركة العضوية فهي تتكون من حكومات وغير حكومات، كمنظمة العفو الدولية والصليب الأحمر والهيئة الدولية للنقل الجوي ومنظمة الطيران المدني الدولية وغيرها، وهى تعمل بشكل أو بأخر مع الأمم المتحدة أو تشارك في نشاطاتها، كما توجد أيضاً المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تقتصر عضويتها على المجتمع المدني، الا أن نشاطاتها تغطى مناطق مختلفة في العالم بما ساهم في حدوث حالة تداخل وتشابك في التوجهات، وهو ما يفسر انتشار التجمعات الدولية الإقليمية حيث قادت توسعاً جغرافياً في فروعها ورأسمالها وموظفيها على مستوى النظام، كما حدث اتساع في نطاق نشاطاتها مكاناً وتنوعاً وتوزيعاً سواء في أنماط إنتاجها المختلفة وتمويلها وتسويقها .

رابعاً: دور الصراعات الأهلية في تنامى ظاهرة الارهاب الدولي وقضايا حقوق الإنسان

حيث شهدت فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة زيادة ملحوظة في الصراعات الأهلية داخل الدول النامية نتيجة لعجزها عن حل مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة

والمتراكمة، هذا بالإضافة لزيادة الشعور بالهوية الثقافية للقوميات في الدول الإثنية بعد انحسار الأحزاب الشيوعية والاشتراكية ، ومع تصاعد هذه الصراعات في الدول النامية، فقد ازدادت حالات الانتهاك الشديد لحقوق الإنسان، التي ساهمت في تدخل دول الجوار بتلك الصراعات ، مما أدى لموجات الهجرة والنزوح الى الدول الآمنة، الأمر الذي سبب مشكلات كثيرة للمجتمع الدولي، وأوجد الرغبة بالتدخل بهدف الضغط على الحكومات التي يُمارس فيها انتهاكات حقوق الإنسان وكبح جماحها. [1]

كما برزت أفكار بالمجتمع الغربي تدعو الدول الغربية القوية لأن تفرض شروطاً أساسية تتعلق بحماية حقوق الإنسان، بإجبار الدول غير الديمقراطية فيما يسمى العالم الثالث لأن تصدر تشريعات خاصة تضمن وتحمى حقوق الإنسان فيها وقد ترتب على ذلك مسئوليات كبيرة على الدول تجاه حفظ السلام والعمل على الفصل بين الأطراف المتنازعة وإعادة بناء الدول المنهارة وحل مشكلة اللاجئين والمهجرين قسرياً من بلدنهم ، بعد أن شهدت عمليات إبادة جماعية وتصفيات عنصرية وتشريد الملايين لذلك شرعت الأمم المتحدة للانخراط أكثر في الصراعات داخل الدول بعدما كانت معنية في القرن الماضي بمسألة بناء الدول، كما بدت أكثر اهتماماً بمناطق النزاع، حيث فوضت مجلس الأمن بصلاحيات قتالية بهدف المحافظة على السلام الدولي واستناداً على ذلك فقد اتخذت التنظيمات الإرهابية من التطور في مجال الاتصالات وسيلة مهمة لترويج أفكارها وتجنيد المرتزقة عبر الحدود، كما ساهمت عولمة السوق بتسهيل عمليات تمويلها وتوظيف أموالها في مناطق مختلفة من العالم .

المطلب الثاني: تطور استراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة

منذ نهاية الحرب الباردة شهدت استراتيجيات الأمن القومي لكل من الولايات المتحدة والصين وروسيا تطورات متلاحقة عكست تأثراً كبيراً بتحولات النظام الدولي في هذه المرحلة. وفيما يلي سرد لأهم مراحل تطور استراتيجيات الأمن القومي للدول الثلاث على مدار ثلاثة عقود.

1- جون بيليس وستيف سميث، **كتاب عولمة السياسة العالمية**، ص ص 335 ،336 ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبى 2004 .

أولاً: تطور استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة

شهدت وثائق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي العديد من مراحل التغير في الشكل والمضمون ارتباطاً بالعديد من المتغيرات طبقاً لطبيعة فريق العمل المشرف على الإعداد والصياغة مروراً بالأولويات التي يشير إليها توقيت صدورها. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تعد الأسبق في صياغة وإصدار وثائق رسمية لأمنها القومي، وهي الممارسة التي تقوم بها الولايات المتحدة منذ حقبة الحرب الباردة. حيث يبلغ عدد وثائق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تم الإعلان عنها في صورتها الحالية منذ عام 1977 حتى عام 2022 بنحو 23 وثيقة خلال خمس وأربعين سنة، جاءت جميعها في عدد 899 صفحة عبر 16000 جملة مكتوبة ، لنجد أن الصياغة والنشر بالصورة الحديثة لتلك الوثائق بدء خلال فترة الحرب الباردة[1]. ومنذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، اكتسبت هذه الوثائق طابعاً أكثر رسمية بصدور قانون إعادة تنظيم وزارة الدفاع الأمريكية لعام (المعروف باسم قانون جولد ووتر، نيكولز) لعام 1986، والذي نصت مادته رقم 603 على أن يقوم رئيس الدولة بصفة منتظمة بنقل استراتيجية شاملة للأمن القومي للكونجرس. وعلى الرغم من أن القانون ينص على سرية الاستراتيجية المنقولة من الرئيس للكونجرس، إلا أن الممارسة كشفت عن انتظام صدور وثائق معلنة بصورة تضمنت إستراتيجية الدفاع الوطني ووثيقة التخطيط الاستراتيجي حول أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، بجانب الوثيقة الأهم المتمثلة في استراتيجية الأمن القومي .[2]

وقد كانت استراتيجية الأمن القومي لعام 1991 هي أولى الوثائق الصادرة بعد نهاية الحرب الباردة، والتي تعد الإصدار الثاني في ولاية الرئيس الجمهوري جورج بوش الأب، والتي تم

1- John J. Chin, Kiron Skinner, Clay Yoo، **Understanding National Security Strategies Through Time** ،TEXAS the university of texas at Austin، available at: http://dx.doi.orghttps://repositories.lib.utexas.edu/items/96e12ae2-a63f-442c-a05e-6f900d89d157 .

2- **Goldwater-Nichols، Department of Defense Reorganization Act of 1986** ،available at: https://www.congress.gov/bill/99th-congress/house-bill/3622

الإعلان عنها فى شهر أغسطس 1991 عقب إنتهاء صياغتها بواسطة "برنت سكوكروفت" مستشار الأمن القومي لبوش وأحد تلامذة وزير الخارجية الأسبق " هنرى كيسنجر " والتي وصفت بالواقعية. وقد عكست مظاهر أولية للتأثر بتحولات ما بعد الحرب الباردة بالتشديد على طابع التعقيد والتقلب وتراجع القابلية للتنبؤ بالتحولات العالمية. وتعد استراتيجية الأمن القومي لعام 1993 الثالثة والأخيرة في عهد الرئيس جورج بوش الأب، والتي أعلن عنها في شهر يناير من نفس العام والتي أثارت جدلاً داخل الأوساط الأمريكية نتيجة ما تأثرت به من الانقسام السابق على صدورها حول وثيقة سابقة هي "إرشادات التخطيط الدفاعي" لعام 1992، التي صاغتها وزارة الدفاع في عام 1992. وقد جاء هذا الانقسام نتيجة تباين رؤيتي سكوكروفت و" ويليام مانثورب " نائب مدير مكتب الإستخبارات البحرية بذلك الوقت الذي رأى أهمية التركيز على فرض الهيمنة عبر التصدي لمحاولات صعود أي طرف كقطب عالمي جديد كأولوية تسبق التركيز على ما اعتبره مانثورب تهديداً أقل أهمية كالإرهاب. لكن بحكم المنصب عبرت استراتيجية عام 1993 عن رؤية سكوكروفت التي عبرت عن رغبة متحفظة في فرض الهيمنة العالمية.[1]

وجاءت استراتيجية الأمن القومي لعام 1994 باعتبارها الأولى في عهد الرئيس الديموقراطي بيل كلينتون والتي شارك في صياغتها مستشار الأمن القومي أنتونى ليك بجانب كل من جيريمى رونز المسؤول عن صياغة خطابات مجلس الأمن القومي، وونستون لورد مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون شرق آسيا والمحيط الهادى. وقد شهدت تغيراً في الموقف الأمريكى تجاه عدد من الموضوعات وفى مقدمتها السعي لفرض القيم والتوجهات الغربية على كل من "روسيا الاتحادية والصين كنتيجة لانتصر الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وهو ما عكس تأثراً بنظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما والتي رأت أن العولمة الاقتصادية من شأنها دفع مسار التنمية الاقتصادية بما يحقق عملية التحول الديمقراطي وهو ما سيساعد كل من روسيا والصين على التحرر النهائي من الشيوعية بشقيها الاقتصادي والسياسي.[2]

1- THE WHITE HOUSE , **NATIONAL SECURITY STRATEGY OF THE UNITED STATES** , WASHINGTON , NO 4298, JANUARY 1993.

2 -**A NATIONAL SECURITY STRATEGY OF ENGAGEMENT AND ENLARGEMENT**,JULY1994.

وفي فبراير من عام 1995 صدرت إستراتيجية الأمن القومي التي أشرف عليها مساعد وزير الدفاع جوزيف ناي وركزت بصورة خاصة على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي موصية بضرورة تعزيز التحالف الدفاعي الأمريكي مع اليابان لفرض حالة من توازن القوى في شرق آسيا عبر دول المنطقة من دون اضطرار الولايات المتحدة للجوء لسياسة الاحتواء العسكري المباشر للصين. كما استمرت الأبعاد الأيديولوجية الليبرالية في التأثير على الاستراتيجية بالتركيز على أهمية التجارة الدولية الحرة ودعم الديموقراطية حول العالم. [1]

وتميزت استراتيجية الأمن القومي لعام 1996 بتبنها المباشر لمفهوم السلام الديموقراطي، باعتبار أن الدعم المباشر للتحول الديموقراطي حول العالم خاصة في أفريقيا وآسيا من شأنه أن يفرض حالة من السلام على مستوى النظام الدولي ككل. كما عكست الاستراتيجية التأثر بتنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية، والعابرة للحدود، فضلاً عن مشكلة تفكك الدول والصراعات الانفصالية تأثراً بصراعات الصومال والبوسنة. واستمر التعامل مع قضايا تحرير الاقتصاد الدولي باعتبارها من بين ركائز الأمن القومي الأمريكي في عصر ما بعد الحرب الباردة، وذلك بما تضمنته الاستراتيجية من تشديد على أهمية إجراءات مثل توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وعكست استراتيجية الأمن القومي لعام 1998 التركيز على الإرهاب باعتباره التهديد الرئيسي الذي يواجه الولايات المتحدة على المستوى العالمي.[2]

وتعد إستراتيجية الأمن القومي لعام 2002 الأولى في عهد الرئيس جورج دبليو بوش وأشرفت على صياغتها مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس والتي ركزت بحكم صدورها بعد وقت قصير من أحداث 11 سبتمبر 2001 على التصدي للإرهاب وأهمية تبني استراتيجية وقائية تتبنى العمل العسكري الاستباقي لقطع الطريق أمام التنظيمات الإرهابية. وفي عام 2006 صدرت استراتيجية الأمن القومي التي عادت لتركز على قضية نشر

1- **A NATIONAL SECURITY STRATEGY OF ENGAGEMENT AND ENLARGEMENT**,FEBRUARY1995.

2 - THE WHITE HOUSE , **A NATIONAL SECURITY STRATEGY FOR A NEW CENTURY** , WASHINGTON , OCTOBER 1998 .

الديموقراطية حيث تضمنت افتتاحيتها الإشارة إلى أن سياسة الولايات المتحدة تقوم على البحث عن الحركات والمؤسسات الديمقراطية ودعمها في كل دولة وثقافة بهدف نهائي وهو القضاء على الاستبداد في العالم.[1]

وفي عام 2010 صدرت أولى استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما والتي نقلت التركيز لعدد من القضايا النوعية غير العسكرية باعتبارها تشكل أولويات الأمن القومي الأمريكي مثل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي في ظل الصعود الكبير للصين كقوة اقتصادية، فضلاً عن التعامل مع التغير المناخي العالمي باعتباره مهدد أمني. وفي المقابل شهدت الاستراتيجية تخفيض مستوى الإشارة لمكافحة الإرهاب في إشارة لنهاية الحرب العالمية على الإرهاب. وفي عام 2015 صدرت الاستراتيجية الثانية للأمن القومي في عهد الرئيس أوباما والتي استمرت في التركيز على التطبيقات غير العسكرية للقوة، مع بروز مفهوم "استعادة التوازن" على مستوى النظام الدولي.[2]

وصدرت إستراتيجية الأمن القومي لعام 2017 في عهد الرئيس دونالد ترامب والتي كشفت عن اعتقاد سائد لدى واضعيها بأن الولايات المتحدة قد تأخرت في وضع استراتيجية أمن قومي تركز على التحديات الرئيسية التي تواجهها والمتمثلة في تغير طبيعة المنافسة الدولية بصعود كل من الصين وروسيا، والتي اعتبرت بمثابة عودة أمريكية معلنة لاستراتيجيات الأمن القومي التي يغلب عليها الطابع التنافسي لا التعاوني.[3]

أعلنت إدارة الرئيس بايدن عن إستراتيجية الأمن القومى الأمريكية الجديدة رسميا يوم 12أكتوبر 2023 تحت مسمى " أفاق الإستجابة لإنعطافات النظام الدولى فى عقد حاسم "

1 - **A NATIONAL SECURITY STRATEGY FOR A GLOBAL AGE** , WASHINGTON , DECEMBER 2000 .

2 - **A NATIONAL SECURITY STRATEGY**, WASHINGTON, FEBRUARY 2015.

3- **A NATIONAL SECURITY STRATEGY**, WASHINGTON , DECEMBER 2017.

ترتكزعلى عدة نقاط رئيسة وشاملة تتضمن : تفهم الأوضاع الحالية وترسم المستقبل الذى تسعى واشنطن لتحقيقه وتوفر خارطة طريق لكيفية العمل خلاله بدون عوائق بما لديها من أدوات تحتاجها لتتفوق فى المنافسة ، كما ستشكل الخطوات التى سيتم إتخذها فى الوقت الحالى حقيقة ما إذا كانت هذه الفترة ستُعرف بإسم عصر الصراع والخلاف أم إنها بداية لمستقبل أكثر إستقراراً وإزدهاراً 1 ويعنى هذا بالطبع أن تحدد تللك الوثيقة ستوضح الخطة الأمريكية لتحقيق مستقبل أفضل لعالم حر ومنفتح وآمن ومزدهر لتحقيق المصالح الوطنية بالتعاون مع الشركاء عبر مسارين متزامنين ، **الأول** إشراك جميع البلدان والمؤسسات للتعاون بشأن التهديدات المشتركة بالضغط لإجراء الإصلاحات ، **الثانى** من خلال مضاعفة الجهود لتعميق التعاون مع الشركاء فى نفس الفكر [2] .

ثانياً: تطور استراتيجيات الأمن القومي الصينية منذ نهاية الحرب الباردة

كثفت الدولة الحزبية في الصين جهودها لتشكيل البيئة الدولية ارتباطاً بما يمر به العالم من تغيرات ، فقد أصبح تأمين مصالح الصين في الخارج ومكانتها في العالم هدف رئيسي بالنسبة للأمن القومي الصيني، بالنظر لأن حالة الأمن القومي الصيني ظلت لفترات داخل حدود الصين لحد كبير، ولكنها الآن تتوسع على المستوى الدولي، إن التعزيز العسكري الصيني والتحديث، وسياستها الخارجية الأكثر حزماً تهدف إلى مساعدة بكين على تحقيق هذه الأهداف وتماشياً مع أن كافة المصالح الوطنية قد أصبحت مسألة تتعلق بالأمن القومي، فإن مجموعة واسعة من السلوكيات تستدعى الاستجابة الحازمة [3].

1- Salvador Sanchez Tapia ,**U S National Security Strategy for aChanging World** , Global Affairs and Strategic Studies, Universidad de Navarra,Oct2022 , available at https://en.unav.edu/web/global-affairs/estrategia-de-seguridad-nacional-de-eeuu-para-un-mundo-en-cambio .

2- Christopher Preble ,**Experts REACT: Biden Administrations National Security Strategy** ,Stimson Center, Washington , Oct2022 , available at: https:// www .stimson .orghttps://www.stimson.org/2022/experts-react-biden-administrations-national-security-strategy/

3 -Jonna Nyman، The University of Sheffield ، **Towards a global security studies: what can looking at China tell us about the concept of**

ويعد مفهوم الأمن القومي ذات أهمية في السياسة الصينية المعاصرة، لكن بصورة تعكس خصوصية الحالة الصينية عن الحالة الأمريكية. حيث تشير الدراسات لأن مفهوم الأمن القومي الصيني قد مر بثلاث مراحل من التطور، أولاً الفترة من عام 1949 حتى 1978حيث سيطر المفهوم التقليدي نحو التأكيد على الأمن السياسي والأساليب العسكرية في مواجهة التهديدات العسكرية الداخلية والخارجية، ثانياً الفترة من عام 1978 حتى 2012 ظهر مفهوم أمنى غير تقليدي يؤكد أهمية "الأمن الاقتصادي" كأولوية، وثالثاً ما شهده عهد الرئيس شي جين بينج من تحولات صاغت مفهوم جديد يتمحور حول "لأمن السياسي، والذي يُعرف بأنه الحفاظ على مكانة وقوة ونظام الحزب الشيوعي الصيني.[1]

وقد تجنبت الحكومة الصينية على مختلف مراحلها نشر أي وثائق رسمية لاستراتيجية الأمن القومي، واقتصر مجال البحث في ذلك المجال على ما يمكن من خلاله التعرف على الفكر الصيني تجاه توجهات الأمن القومي من خلال "إستراتيجية الدفاع الوطني"، ومخرجات مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني، " بالإضافة إلى استراتيجية التحرك الصيني نحو مختلف مناطق ونواحي الاهتمام في صورة عدد من "الكتب البيضاء" على غرار الاستراتيجية الصينية تجاه القارة الأفريقية عام 2015 ، ويعد أخرها الذي تم الإعلان عنه يوم 2021/12/24 تحت عنوان "الصين الديمقراطية الفاعلة".

ويمكن التأريخ لبداية صدور وثائق صينية تتعلق بالأمن القومي بصدور استراتيجية الدفاع الوطني والتي شهدت انتظام في عملية الإعلان عنها بصفة رسمية منذ عام 1998، والتي يمكن من خلالها استيضاح التوجه الصيني نحو مواجهة التهديدات والحرص على كفاءة وجاهزية عناصرها العسكرية والأمنية. وتعد وثيقة عام 1998 الأولى في شرح اتجاهات السياسة الدفاعية للصين، والتي برز خلالها للمرة الأولى الإشارة إلى العلاقة عبر المضيق، من خلال التأكيد نحو السعي لتحقيق توحيد البلاد بالوسائل السلمية. كما تضمنت وثيقة عام

---

security? European Journal of International Relations June 2023 https://www.researchgate.net/publication/371428626 Towards a global security studies what can looking at China tell us about the concept of security

1 -Idem .

2000 شرحاً لرؤية الصين للوضع الأمني الحرج وحالة عدم الاستقرار العالمية، شددت على إعطاء الدولة أولوية متقدمة لحماية سيادتها ووحدة وسلامة أراضيها، والتأكيد على خطورة قضية تايوان على الاستقرار والسلام الإقليمي. كما تضمنت وثيقة عام 2002 التأكيد على المصالح الوطنية الصينية كأساس لسياسات الدفاع الوطني، فضلاً عن شرح مفصل للمبادئ التوجيهية بالعصر الجديد.[1]

وقد تضمنت إستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2004 نتائج ومقترحات المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي الصيني حول المهمة التاريخية المزدوجة للجيش الشعبي المتمثلة في الميكنة والمعلوماتية، مع الإشارة إلى الثورة في الشئون العسكرية ذات الخصائص الصينية، فضلاً عن المبادئ التوجيهية المتسقة مع هذا التوجه. وفي وثيقة عام 2006 جاءت الإشارة لأول مرة للاستراتيجية النووية للصين مع التأكيد على المرحلة الحرجة التي يمر بها العالم ووضعية الصين منها. وركزت وثيقة عام 2009 على قضية "تكلفة الدفاع" حيث نشر بها لأول مرة البيانات الأساسية للإنفاق الدفاعي للصين خلال الثلاثين عام السابقة، فضلاً عن حجم قوات الأمن العام والدفاع عن الحدود بجانب المهمة الأساسية لقوات الصواريخ الإستراتيجية الصينية والمهام المحددة لها، والتي عكست إشارة واضحة لسعي الصين لتحويل تفوقها الاقتصادي الكبير إلى تفوق في المجال العسكري كذلك.[2]

وفي عام 2011 صدرت استراتيجية الدفاع الوطني تحت عنوان "الثقة العسكرية المتبادلة" وقد تضمنت مسألة بناء آلية الأمن العسكري القائمة على الثقة المتبادلة عبر مضيق تايوان ودور القوات المسلحة في السلم وجهود الجيش الشعبي في إنشاء نظام العمليات المشتركة. وركزت وثيقة عام 2013 على مبدأ "الابتكار" بالتركيز على استعراض النظام الأمني للصين مع شرح مبادئ التوظيف المتنوع للقوات المسلحة الصينية، كما تضمنت لأول مرة الإعلان الرسمي عن مسميات مجموعة الجيوش الصينية الثمانية عشر، وحجم القوات العملياتية لجيش التحرير الصيني.

1 -USC U.S.-China Institute PRC State Council, **China's National Defense In 1998** https://china.usc.edu/prc-state-council-chinas-national-defense-1998

2-Information Office of the State Council of the People's Republic of China December 2006, Beijing**, China's National Defense in 2006**, http://www.china.org.cn/english/features/book/194421.htm

وفى شهر مايو عام 2015 صدرت استراتيجية الدفاع الوطني تحت مسمى " المهمة " وتعد أول إستراتيجية متخصصة فى الشئون الإستراتيجية العسكرية التى توضح مهام القوات المسلحة الصينية المتماشية مع ظروف التكنولوجيا الحديثة التي ركزت على المبادئ الاستراتيجية العسكرية الحاكمة للأداء الصيني بالتماشي مع مستجدات التكنولوجيا الحديثة ومطالب الدفاع عن المياه البحرية المفتوحة وبناء قدرات الدفاع الجوي، والقيام بالعمليات الهجومية والدفاعية، الإسراع بتكوين وتطوير قوة إلكترونية، بجانب التخلي عن العقلية التقليدية التي لا تمنح الأمن البحري مكانة مركزية[1] ، والتي أعقبها التحرك الصينى للتواجد البحرى خارج حدودها للتمركز بعدة نقاط بحرية حيوية بهدف تأمين خطوط حركة الملاحة البحرية لها ، فضلاً عن إنشاء أول قاعدة بحرية لها على السواحل الأفريقية في جيبوتى عام 2017 .

ثالثاً: تطور استراتيجية الأمن القومي الروسية منذ نهاية الحرب الباردة

انعكس التغير الحاد والجوهري الذي شهدته الدولة الروسية عقب انهيار الإتحاد السوفيتي وما تبعه من انعكاسات سلبية على كافة النواحي بوضوح على مسار تطور استراتيجيات الأمن القومي الروسية. فقد بدأت صياغة المفهوم الأمني في أواخر الحقبة السوفيتية، لكن عملية اكتماله تعثرت نتيجة التغيرات السريعة بالبيئة الدولية والاضطرابات السياسية فضلاً عن فشل النخبة السياسية في التوصل إلى الإجماع حول المفهوم الأمني، بما ساهم في تعقيد الجهود المبذولة لصياغة سلسلة من الوثائق الأخرى، بما في ذلك العقيدة العسكرية الروسية.

وبعد نهاية الحرب الباردة وقع الرئيس الروسي بوريس يلتسين يوم 5 مارس 1992 على قانون الأمن الذي أنشأ بعض الأطر القانونية والمؤسسية للسياسة الأمنية الجديدة لروسيا، وقد كان القانون مثيرة للاهتمام من الناحيتين النظرية والعملية، حيث حدد مفهوم الأمن ذاته بأنه "التحرر من التهديدات الداخلية والخارجية للمصالح الحيوية للفرد والمجتمع والدولة"، ولم يتناول القانون أمن الدولة والأمن العسكري فقط بل شمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والبيئية للأم. وعلى عكس التشريعات السوفييتية السابقة التي ركزت على مصالح

1- **China's National Defense in 2015**, http://www.china.org.cn/english/features/book/194421.htm.

الدولة أو الحزب، أعلنت الوثيقة مصالح الفرد والمجتمع وأنشأت نظاماً للأمن القومي للاتحاد الروسي الحديث العهد. وإلى جانب الهيئات القائمة بالفعل مثل وزارات الخارجية، الداخلية، الأمن، وجهاز المخابرات الخارجية، أوصى القانون بإنشاء مجلس الأمن، ووزارة الدفاع، ولجنة حرس الحدود. ومع ذلك، كان القانون مجرداً وغامضاً للغاية بحيث لم يتمكن من تصميم استراتيجية أمنية وطنية متماسكة، مع تركيزه الأساسي على القضايا الداخلية، وافتقاره إلى الأسس القانونية والمفاهيمية المناسبة لعدد من المجالات المهمة مثل السياسة الخارجية والإصلاح العسكري.[1]

وفي المقابل، أعلنت هيئة الأركان العامة الروسية عن المسودة الأولى لوثيقة "العقيدة العسكرية الروسية" في مايو 1992 وذلك استجابة لقانون الأمن، وتضمنت الوثيقة وصف مصادر التهديد بأنها خارجية بحتة، وتجاهلت احتمال التهديد الداخلي، مع الإشارة لعدم اعتبار أي دولة بعينها كعدو. حيث اكتفت العقيدة العسكرية الروسية بالإشارة إلى "بعض الدول والتحالفات" التي ترغب في السيطرة على العالم أو مناطق معينة كانت تعنيهم، وقد أكدت الوثيقة بشكل خاص على استخدام الأسلحة النووية كرادع سياسي للعدوان النووي أو التقليدي، لذا نجد التأكيد في تلك المسودة على مبدأ "بريجينيف" الشهير بعدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية.[2]

وفي عام 1993 صدرت وثيقة "مفهوم السياسة الخارجية الروسية" والذي تقدمت به وزارة الخارجية التي تضمنت تجاوزاً واضحاً للمفاهيم التي كانت سارية في نهاية الحقبة السوفييتية، وذلك نظراً لعاملين هما تحديد المفهوم الجديد بعض أولويات السياسة الخارجية، سواء الوظيفية أو الإقليمية، التي كانت تفتقر إليها الإصدارات السابقة، وثانياً تخلي مؤلفي الوثيقة

1 - **The Security Council** , Act No. 2446-I of 5 March 1992 on Security, https://documents.un.org/access.nsf/get?Open&DS=S/2003/852&Lang=E&Area=UNDOC.

2 - **Naval War College Review,** Russia's New Military Doctrine, **Vol. 46, No. 2, pp. 24-44,JUL1992**
https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fwww.andrewerickson.com%2F2022%2F03%2Fputins-naval-strategy-development-key-docs-translations-analysis-from-russia-maritime-studies-institute

عن فكرة إخضاع الدبلوماسية والإستراتيجية العسكرية للاحتياجات الاقتصادية المحلية التي طرحت بقوة فور تفكك الاتحاد السوفييتي. [1]

على هذا الأساس، صدرت الوثيقة النهائية للعقيدة العسكرية الروسية والتي أقرها الرئيس بوريس يلتسين بمرسوم قرار رقم "1833" بتاريخ2 نوفمبر 1993 والتي صدرت بسبب احتياج الجيش الروسي إلى التوجيه الذي قدمته الدولة لتنظيم وتجهيز وتدريب القوات المسلحة الجديدة، بجانب رغبة المجتمع المدني الناشئ لمثل هذه الوثيقة لتنظيم الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومساءلتها، لكن تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة أكدت في ديباجتها أنها صادرة لفترة انتقالية. [2]

وتعد وثيقة مفهوم الأمن القومي للاتحاد الروسي واحدة من أبرز نقاط التطور في هذا المسار، وهي الوثيقة التي صدر بها مرسوم من الرئيس يلتسين يحمل رقم 1300 بتاريخ 17 ديسمبر 1997، والتي ركزت على أهمية بروز عالم جديد متعدد الأقطاب ينبغي لروسيا أن تجد "مكان" خاص بها فيه، بل وأن تصبح أحد "الأقطاب" العالمية. ولأول مرة في تاريخ روسيا الحديث، تحدد الوثيقة نظام المصالح الوطنية الروسية، عبر ثلاثة مستويات من المصالح الوطنية هي: الفرد، المجتمع، الدولة. [3]

وبالتزامن مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين للسلطة، صدرت وثيقة العقيدة العسكرية لعام 2000 في ابريل من العام نفسه، كما واكبت مصادقة مجلس الدوما الروسي على معاهدة ستارت الثانية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكانت بمثابة إشارة للغرب مفادها أن روسيا مستعدة لمشاركة واسعة النطاق بقضايا الحد من الأسلحة، وكان التصديق على معاهدة ستارت 2 ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق عليها يهدف لإظهار صورة إيجابية عن روسيا بالتوازي مع مؤتمر

1- **EUROPEAN POLITICAL AND LAW DISCOURSE , FOREIGN POLICY CONCEPTS OF RUSSIA** https://eppd13.cz/wp-content/uploads/2018/2018-5-1/07.pdf

2-**The Military Doctrine of The Russian Federation,** Nov 1993**,** https://nuke.fas.org/guide/russia/doctrine/russia-mil-doc.html.

3- Alexander A S ergounin**, Russia:ALONG Way to the National Security Doctrine ,** Columbia University**,** https://ciaotest.cc.columbia.edu/wps/sea03/.

مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي بنيويورك خلال شهر أبريل عام 2000. وقد كشف تولي بوتين الحكم عن الحجم الكبير في الاختلاف بشأن مفاهيم الأمن القومي مقارنة بسلفه يلتسين، مع بروز سعي بوتين لتحقيق أهداف روسيا الإستراتيجية في استعادة مكانتها كدولة عظمى، لهذا ظهر السعي الروسى لإعادة التمركز في مناطق التوتر والصراعات الإقليمية والدولية، وإقامة علاقات إستراتيجية مع العديد من الأطراف الدولية، وتمتين العلاقات مع الفواعل من غير الدول.[1]

وقد صدر خلال الفترة التي شهدت تولى الرئيس بوتين الحكم أو وجوده كرئيس للحكومة العديد من وثائق الأمن القومي، ارتباطاً بالعديد من الأحداث منها، التطورات التي أعقبت التدخل العسكري الروسي في جورجيا بجانب الاتفاق الأمريكي البولندي بشأن نشر صواريخ أمريكية على أراضيها بالقرب من الحدود الروسية بالإضافة للتحركات الأمريكية المستمرة لإيجاد خطوط نقل الطاقة خاصة الغاز الطبيعي خارج الأراضي الروسية، ساهم في إقرار القيادة الروسية عدداً من الإستراتيجيات التي شملت إستراتيجية الأمن القومي للفترة من 2011 – 2020، والتي أعلن عنها يوم 12مايو 2009 بعد تصديق الرئيس ديمترى ميدفيديف" عليها وهى نسخة شبه معدلة من نسخة مفهوم الأمن القومي للاتحاد الروسي، التي صدرت عام 1997. كذلك صدرت إستراتيجية الأمن القومي لعام 2015، التي أقرها الرئيس بوتين في ديسمبرمن عام 2015 التي شهدت التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية للمرة الأولى منذ سقوط الاتحاد السوفييتي باعتبارها ضمن التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الروسي.[2]

المطلب الثالث: تداعيات تحولات النظام الدولي على استراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية الكبرى

ارتباطاً بما سبق من متغيرات في النظام الدولي فقد سعت القوى الكبرى لوضع إستراتيجيات للأمن القومي تحقق لها مصالحها من ناحية وتحد من تحركات القوى المنافسة لها من ناحية أخرى وسيبرز ذلك في السرد التالي لتداعيات تلك المتغيرات على أنماط

1-Nikolai Sokov, **Russia s 2000 Military Doctrine ,** James Martine Center for Nonproliferation Studies **,** 30SEP 1999.

2 - RUSSIAN PRESIDENT'S DECREE , **National Security Strategies Russian Federation**, 31Dec 2015. No683,p2

وملامح الإستراتيجيات المستحدثة للقوى الكبرى سيتم التعرف عليها. بدراسة فترة ما بعد الحرب الباردة نجد أنه يتباين توصيف الإستراتيجية القومية بين المدارس الغربية والشرقية في ضوء المتغيرات الدولية، ففي المفهوم الغربي يرتبط بفن وعلم استخدام القوة المتوفرة لغرض تحقيق أهداف سياسية، أما في المفهوم الشرقي فيعتمد على الوسائل العسكرية التي تُمكن السياسة من الحصول على أهدافها ويظهر ذلك في عدد من النقاط تشمل:

أولاً: تداعيات تحولات النظام الدولي على استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية

تعددت تداعيات تحولات النظام الدولي على استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية، ويمكن تقسيم هذه التداعيات إلى مستويين، يتعلق الأول منهما بالتداعيات المتصلة بعملية صياغة استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، بينما يتعلق الثاني بالتداعيات المتصلة بالأهداف والغايات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

فعلى مستوى عملية صياغة استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي فقد أدت التحولات الدولية إلى ظهور نمطين من التداعيات، أولهما تنامى دور مؤسسة الرئاسة الأمريكية في صياغة وإطلاق استراتيجيات الأمن القومي باعتبارها التعبير الأسمى والأكثر رسمية للتوجهات الأمريكية تجاه القضايا الأمنية. وبطبيعة الحال، تأثرت هذه الاستراتيجيات بتباين توجهات الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين. حيث تميزت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس الديمقراطي كلينتون بالاهتمام الكبير بإنعاش الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم تعزيز السلام الدولي والتجارة الحرة وحقوق الإنسان، والانخراط بعملية السلام في الشرق الأوسط، وتوسيع حلف شمال الأطلنطي، بهدف بناء نظام عالمي ينسجم مع القيم الأمريكية.

لكن مع وصول إدارة الرئيس الجمهوري جورج دبليو بوش تبنت إدارته نهج متشدد تجاه الخصوم من خلال العمل على إسقاط الأنظمة المعارضة للولايات المتحدة في العالم عبر فرض سياسة الاستقرار بالقوة خاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وإعلانها للحرب على الإرهاب. وبعد تولى الرئيس أوباما الرئاسة تمت إعادة ترميم للعلاقات الأمريكية الخارجية بعد الحرب العالمية على الإرهاب، وما تضمنته من تدخل عسكري واسع النطاق. أما النمط الثاني للتغير، فهو المتعلق بزيادة دور لمراكز الفكر والدراسات في صياغة

استراتيجيات الأمن القومي، خاصة مع تعقد القضايا العالمية وتشعبها ودخول قضايا مثل التغير المناخي وتغير أنماط المهددات الأمنية وكلها من القضايا التي تحتاج لمستوى متقدم من التخصص العلمي، وذلك تأكيداً للعلاقة التبادلية بين المعرفة والقوة. بهذا، أصبحت مراكز الدراسات والأبحاث المستقلة أو التي تديرها الحكومة الأمريكية على نحو مباشر أو غير مباشر أحد أهم اللاعبين في صياغة استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية. [1]

أما المستوى الثاني لتداعيات تحولات النظام الدولي على استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية فهو المستوى المتعلق بالأهداف والغايات. فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أسساً ومرتكزات جديدة لاستراتيجية أمنها القومي بعد نهاية الحرب الباردة تستند إلى رسم معالم نظام دولي أحادي القطبية يقوم على تعزيز القيم الليبرالية بقيادة أمريكية منفردة، حيث برزت عدة أفكار تشير الى أن القيم الليبرالية الغربية قد تواجه صراعاً ثقافياً مع الحضارات الأخرى، وقد ساهم في تنمية تلك الأفكار أنها وجدت نفسها القوة العظمى القادرة على حماية قواعد العمل بالنظام الدولي الجديد، إلا أنها غالباً ما انتهكت بنفسها تلك القواعد، مبررة ذلك بحماية أمنها القومي ومصالح حلفائها الدوليين، وقد مكنها وجودها العسكري المنتشر بكافة مناطق العالم من تبنى إستراتيجيات تستند إلى الاعتقاد بأن الوجود العسكري المتقدم يمثل حاجز أمام القوى المنافسة الجديدة.

على هذا، ظهرت العديد من مظاهر التغير على مستوى أهداف استراتيجية الأمن القومي الأمريكية والتي تضمنت نشر ودعم القيم والأفكار الليبرالية الأمريكية عالمياً ممثلة بتعزيز إنتشار القيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وإتباع سياسة التدخل لإسقاط الأنظمة الديكتاتورية، لكن هذه الرؤية أدت غالبا إلى التدخل بالشئون الداخلية للدول الصغرى دون تفويض دولي. كما تضمنت الحفاظ على وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى في النظام الدولي من ناحية مع السعي للحد من فرص دخولها في مواجهة مباشرة مع القوى الرئيسية خشية أن يؤدى ذلك إلى استنزاف قدراتها من ناحية أخرى، بجانب الاهتمام بالمحافظة على وجود عسكري خارج أراضيها، بالتوازي مع تعزيز علاقاتها الاستخبارية مع الشركاء الدوليين، وإدارة سياساتها الأمنية الخارجية من خلال عقد التحالفات الثنائية مع القوى الكبرى والمتوسطة.

1 -Mearsheimer, J., and Walt, S. 2006. **The Israel Lobby and us foreign policy, the London Review of book**, 28 (1), 15

وأخيراً باتت استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية تستهدف تكريس العولمة الاقتصادية ضمن سياسة التشاركية بإدارة النظام الرأسمالي العالمي عبر تعزيز الاندماج في التجارة الحرة وتحقيق استقرار الأسواق العالمية، وبما يساهم في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي الأمريكي وتحقيق السلام العالمي وفق القواعد الأمريكية، وساهمت هذه السياسية في إدماج روسيا والصين بالنظام الرأسمالي العالمي الذي تقوده واشنطن التي ترى أنهما يحاولان تشكيل عالم يناقض القيم والمصالح الأمريكية لذا غالباً ما تستخدم واشنطن سياسة العقوبات لوقف الانتهاكات لتلك القواعد [1].

ثانياً: تداعيات تحولات النظام الدولي على استراتيجيات الأمن القومي الصيني

تتخذ جمهورية الصين الشعبية منحنى خاص، أو طراز فريد بمفهومها لإستراتيجيات الأمن القومي المختلفة. وقد جاءت تحولات النظام الدولي التي واكبت الصياغة الأولى لاستراتيجيات صينية متكاملة للأمن القومي لتنعكس بصورة واضحة على عدد من الأبعاد المهمة التي تضمنتها هذه الاستراتيجيات، وذلك على الرغم من استمرار هذه الاستراتيجيات في تضمن العديد من المرتكزات التقليدية للفكر الاستراتيجي الصيني.[2]

وقد تضمنت أبرز انعكاسات تحولات النظام الدولي على استراتيجيات الأمن القومي الصيني في رفض الدخول في تحالف مع آية دولة عظمى أو تكتل دولي وعدم السعي لإقامة حلف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلح ولا تمارس التوسع العسكري، والمثابرة على معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي والمساواة بين كافة الدول كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة باعتبار أعضاء المجتمع الدولي كافة على قدر المساواة .[3]

1- قاعود والجعب، **وثيقة الأمن القومي الأمريكى، قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب،** قراءات إستراتيجية، السنة العاشرة، العدد العشرون، أبريل 2018، فلسطين: مركز التخطيط الفلسطينى.

2 -Dina m jabr, **Strategic Culture and National Security Trends China's Strategic Culture State**, Model Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities Volume 20, No 3 , 2020,p381
https://www.researchgate.net/publication/359036263_Strategic_Culture_and_National_Security_Trends_China's_Strategic_Culture_State_Model

3- الحمراوي ، محمد عبد الفتاح ، باحث دكتوراة ، **السياسة الخارجية الصينية،** كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية 2008 ، ص9
https://www.blogger.com/feeds/3134745423743013710/posts/default .

كما فرضت البيئة الدولية المتغيرة وما تفرضه من تحديات أمنية جسيمة على القادة الصينيون اتخاذ سياسة وطنية، تهدف إلى الحد من أوجه الضعف استعداداً للتعامل مع التهديدات والتحديات ودعم النهوض الصيني عبر السير في جهود تشكيل بيئة دولية ملائمة للتطلعات الصينية ومنها تغيير بعض السلبيات في آليات عمل المؤسسات والمنظمات القائمة وإمكانية إنشاء مؤسسات ومنظمات جديدة وإقليمياً ، عبر تدشين مؤسسات ومنظمات للتعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي، على غرار مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة ومنظمة شنغهاي للتعاون ، لذا فقد وضع هؤلاء القادة رؤية للتطوير والنهوض الوطني أُطلق عليها اسم "الحلم الصيني" ، يطمح هذا الحلم إلى ضمان تحقيق الرخاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ونوعية حياة أفضل للمواطنين الصينيين بشكل عام، كما يسعى نحو استعادة المكانة القومية للصين وضمان صعودها كدولة مزدهرة وقوية ويعكس جدول أعمال السياسات الداخلية الصينية ذلك المضمون، ليشمل أهدافاً اقتصادية و سياسية.[1]

بالإضافة لما سبق، كشفت استراتيجيات الأمن القومي الصينية سعى الإستراتيجية الأمنية للصين إلى تعزيز حماية مصالحها الرئيسية بما في ذلك الأمن القومي والأرض والسيادة والتنمية الاقتصادية، لذلك تجاوزت سياسات الدفاع بالصين بمرور الوقت التركيز على الدفاع عن الوطن إلى الانشغال بالتهديدات الإقليمية والاحتياجات الأمنية خارج حدود الصين مباشرةً وتشمل هذه التهديدات في المقام الأول المطالب الانفصالية في تايوان، وجهود الأطراف المنافسة الهادفة للسيطرة على بحري الصين الجنوبي والشرقي. كما يعد تطوَير الصين لقدراتها ضمن سياق المتطلبات الإستراتيجية واسعة النطاق، بدءً من جهود التطوير العسكري بالتركيز على تطوير جيش التحرير الشعبي كنموذج لقدرات الردع للقوات الأجنبية المتواجدة على طول الحدود الخارجية للصين.

ثالثاً: تداعيات تحولات النظام الدولي على استراتيجيات الأمن القومي الروسي

ارتباطاً بالتغيرات الدولية الحادة التي واكبت سقوط الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على النظام الدولي فقد اتجهت روسيا الإتحادية للسعي نحو

1 Arabic translation of: "**The PLA and China's Rejuvenation National Security and Military Strategies, Deterrence Concepts, and Combat Capabilities**", Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, p , 2015.

البحث عن دور جديد في النظام الدولي، ولذلك اتجه صناع السياسة الروس في تبنى عدد من التحولات الأساسية التي انعكست على استراتيجية الأمن القومي. ومن بين أبرز التحولات الذي برزت بصورة خاصة منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة للمرة الأولى عام 2000 يظهر تنامى دور مؤسسة الرئاسة في صياغة توجهات استراتيجية الأمن القومي، بعد سنوات غلب عليها طابع القيادة الجماعية في ظل الاتحاد السوفييتي. فقد ركز بوتين على إعادة الاعتبار للدولة الروسية بانخراطها الحاسم في القضايا الدولية والتراجع عن أفكار الانضمام للمنظمات والتحالفات الغربية وفق الأطروحات التي كانت سائدة في عهد الرئيس يلتسن تأكيداً للقناعات الروسية الرافضة لوجود نظام عالمي تنفرد الولايات المتحدة بقيادته[1].

كما يعد من بين أبرز مجالات التغير هو التغير في الأهداف الأساسية لإستراتيجية الأمن القومي الروسي وبما يشير لثلاثة نقاط أساسية ضمن منظور الاهتمام الروسي بتعظيم قوتها في ظل الفوضى الدولية التي تخلقها الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك وفق الأطروحات الأساسية للنظرية الواقعية الجديدة. وتعد أولى هذه النقاط الحفاظ على كيان الدولة ومجالها الحيوي في ضوء الحالات التاريخية المتعددة من الغزو الأجنبي للحدود الروسية المترامية الأطراف والافتقار لحدود طبيعية أمنة، الأمر الذي ساهم في وجود خلفية لدى القادة الروس نحو قابلية تعرض الدولة للتهديد الخارجي. أما النقطة الثانية فهي ترسيخ مفهوم الدولة ذات القوة العسكرية العظمى حيث يتبنى القادة الروس وجهة النظر القائمة على تعدد الأقطاب في النظام الدولي ويرفضون الدور المنفرد للولايات المتحدة بالقضايا الدولية مع أهمية مشاركة موسكو في تطوير النموذج متعدد الأقطاب بالنظام الدولي. وتعد النقطة الثالثة التي تم التركيز عليها في وثيقة السياسة الخارجية الروسية التي صدرت في مارس 2023هي التركيز على دور الروابط التاريخية والاقتصادية الإقليمية ارتباطاً بتزاوج الهوية الروسية مع كل من دائرة العرق السلافي الممتد لبلغاريا وصربيا ودائرة الأقليات الروسية الكبرى بأوكرانيا وبيلاروسيا بجانب دائرة اللغة الروسية الممتدة لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، ودائرة الكنيسة الأرثوذكسية الممتدة لمقدونيا والجبل الأسود بالإضافة لدائرة الثقافة الروسية بدول البلطيق[2]، وبما يشير لإنعكاسات الحرب مع أوكرانيا على رغبة القيادة الروسية في الحفاظ على الهوية.

1- حسنى العوضى، مرجع سبق ذكره ، ص 6 ، 2017

2 Kotkin,S . **Russia's Perpetual Geopolitics: Putin Returns to Historical Patterns, Foreign Affairs**, MAY/JUNE2016, pp. 2-9. https://www.jstor.org/stable/26470177

خاتمة :

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات البحثية المطروحة، في شأن أحد القضايا المهمة وهى تطور إستراتيجيات الأمن القومي للقوى الدولية الكبرى و تحولات سماتها بعد الحرب الباردة وأثر المتغيرات الدولية في مضمون مرتكزات الأمن القومي الأمريكي وما وضعته واشنطن كأسس جديدة لإستراتيجية أمنها القومي بعد نهاية الحرب الباردة تستند إلى رسم معالم نظام دولي أحادي القطبية يقوم على تعزيز القيم الليبرالية بقيادة أمريكية منفردة، حيث برزت عدة أفكار تشير الى أن القيم الليبرالية الغربية قد تواجه صراعاً ثقافياً مع الحضارات الأخرى، ومساهمة ذلك في تنمية تلك الأفكار أنها وجدت نفسها القوة العظمى القادرة على حماية قواعد العمل بالنظام الدولي الجديد، والتغير في الأهداف الأساسية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ارتباطاً بالمتغيرات الدولية التي دفعت معطيات النظرية الواقعية بالسلوك الأمريكي في العلاقات الدولية عبر التركيز على الاهتمام بفكرة القوة ومشتملاتها، و ضرورة الحفاظ على وضعها كقوة عظمى في النظام الدولي من ناحية مع السعي للحد من فرص دخولها في مواجهة مباشرة مع القوى الرئيسية خشية أن يؤدى ذلك إلى استنزاف قدراتها من ناحية أخرى.

بجانب مواصلة بكين الحفاظ على نفس النهج من الثقافة الاستراتيجية كأساس لحماية استقلال الصين وسيادتها على كامل أراضيها عبر انتهاج مبدأ الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشئون الدولية انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني بجانب رفض الدخول في تحالف مع آية دولة عظمى أو تكتل دولي وعدم السعي لإقامة حلف عسكري، والتمسك بأن تحل جميع النزاعات والخلافات بين الدول بطريقة سلمية عبر التشاورات، وليس اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها، ولا يسمح بالتدخل في الشئون الداخلية للدول بأي حجة ، ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية على الآخرين، وفى الوقت نفسه لن تسمح لأى دولة بأن تفرض نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية عليها والعمل من أجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي يجسد مطالب ورغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة من خلال المبادئ الخمسة للتعايش السلمى والمبادئ الأخرى المعترف بها.

كما ساهمت المتغيرات الدولية عقب نهاية الحرب الباردة في سعى القيادة الروسية لوضع مرتكزات للأمن القومي الروسي نتيجة التغيرات الجوهرية في الساحة الدولية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على النظام الدولي ورغبة موسكو في البحث عن دور جديد في النظام الدولي، عبر استراتيجية الروسية تتضمن ثلاثة نقاط أساسية ضمن منظور الاهتمام بتعظيم القوة في ظل الفوضى الدولية التي تخلقها الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك وفق الأطروحات الأساسية للنظرية الواقعية الجديدة، وهذه الاهتمامات ليست شاملة لجميع وجهات النظر لدى مراكز صنع القرار الروسية وهى الحفاظ على كيان الدولة وحماية مجالها الحيوي بجانب ترسيخ مفهوم الدولة ذات القوة العسكرية العظمى حيث يتبنى القادة الروس وجهة النظر القائمة على تعدد الأقطاب في النظام الدولي ويرفضون الدور المنفرد للولايات المتحدة بالقضايا الدولية مع أهمية مشاركة موسكو في تطوير النموذج متعدد الأقطاب بالنظام الدولي والحرص على دور الروابط التاريخية والاقتصادية الإقليمية.

- مراجـع الدراسة:

- المراجـع العربية

- جون بيليس وستيف سميث، **كتاب عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبى 2004 .

- الحمراوي ، محمد عبد الفتاح ، باحث دكتوراة ، **السياسة الخارجية الصينية**، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية 2008 ، على الرابط التالى : https://guelma.y oo7. Com

- تيم دان، ميليا كوركى، وستيف سميث (محررين) ، ديما الخضرا (مترجم) ، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع** ، الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات ، الطبعة الأولى، 2016.

- حسنى العوضى، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، برلين: المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، 2017.

- قاعود والجعب ، **وثيقة الأمن القومى الأمريكى ، قراءة تحليلية فى إستراتيجية دونالد ترامب**، قراءات إستراتيجية، السنة العاشرة ، العدد العشرون، أبريل 2018، فلسطين : مركز التخطيط الفلسطينى .

- المراجـع الأجنبية :

- **Goldwater-Nichols، Department of Defense Reorganization Act of 1986**https://www . congress.gov.

- Naval War College Review, **Russia's New Military Doctrine**, Vol. 46, No. 2, ,MAY1992 https://www.jstor.org

- **NATIONAL SECURITY STRATEGY OF THE UNITED STATES** , WASHINGTON , NO 4298, JANUARY 1993.

- **The Military Doctrine of The Russian Federation ,** Nov 1993 **,** https://go.gate.com.

- **A NATIONAL SECURITY STRATEGY OF ENGAGEMENT AND ENLARGEMENT**,JULY1994.

- **A NATIONAL SECURITY STRATEGY OF ENGAGEMENT AND ENLARGEMENT**,FEBRUARY1995.

- Snider, D. M. **The National Security Strategy**: Documenting Strategic Vision. Strategic Studies Institute 1995 https://www.globalsecurity.org/military/library/report/1995/ssi_snider.

- Wallerstein, **The Inter-state Structure of the Modern World System; In International Theory, Positivism and Beyond**, Cambridge University Press , 1996.
- Alexander A S ergounin**, Russia:ALONG Way to the National Security Doctrine ,** Columbia University**,**MAY 1997 https://ciaotest.Columbia.edu.
- **A NATIONAL SECURITY STRATEGY FOR A NEW CENTURY** , WASHINGTON , OCTOBER 1998 .
- USC U.S.-China Institute PRC State Council, **China's National Defense In 1998** , https://china.usc.edu .
- Nikolai Sokov, **Russia s 2000 Military Doctrine** , James Martine Center for Nonproliferation Studies , 30SEP 1999**.**
- Al Astal , Kamal Muhammed , **Towards Formulating a Theory of Security of the Cooperation** Council for the Arab Stae of the Gulf Emirates Center for Startegic Studies and Research , Abu Dhabi,1999. https://search.ebscohost.com .
- **A NATIONAL SECURITY STRATEGY FOR A GLOBAL AGE** , WASHINGTON , DECEMBER 2000 .
- Information Office of the State Council of the People's Republic of China December 2006, Beijing**, China's National Defense in 2006** , http://www.china.org.cn.
- Mearsheimer, J., and Walt, S. **The Israel Lobby and us foreign policy**, the London Review of book, 2006.
- Mearsheimer, J., and Walt, S. **The Israel Lobby and us foreign policy**, the London Review of book, 2006.
- Al Astal Both, ken,**Theory of World Security** , UK ,Cambridge University press 2007, https://www.cambridge.org.
- Salem, Zuhair,**The Concept of National Security** , London ,Arab Orient Center for Civilization and Strategic Studies ,2007.
- Kalani, Haitham,**Arab national Securty and challenges it faces** ,Journal of Political Thought Seventh Year , Damaucs , Arab Writers Union ,2007.
- Nye, J. S. **The Future of Power, Public Affairs** , USA2011 .
- **A NATIONAL SECURITY STRATEGY**, WASHINGTON , FEBRUARY 2015.

- Information Office of the State Council of the People's Republic of China December 2015, Beijing**, China's National Defense in 2015** .
- RUSSIAN PRESIDENT'S DECREE , **National Security Strategies Russian Federation**, 31Dec 2015. No683,p.2
- Arabic translation of: "**The PLA and China's Rejuvenation National Security and Military Strategies, Deterrence Concepts, and Combat Capabilities"**, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2015.
- Kotkin,S . **Russia's Perpetual Geopolitics: Putin Returns to Historical Patterns, Foreign Affairs**, MAY/JUNE2016 https://www.jstor.org .
- Hobden, S., and Jones, R. **Marxist theories of international relations , in The Globalzation of world politicsm**; edt John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, Oxford. USA, 2016.
- **A NATIONAL SECURITY STRATEGY** , WASHINGTON , DECEMBER 2017.
- Dina m jabr, **Strategic Culture and National Security Trends China's Strategic Culture State**, Model Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities Volume 20, No 3 , 2020, https://doi.org/10.128
- John J. Chin, Kiron Skinner, Clay Yoo، **Understanding National Security Strategies** Through Time TEXAS the university of texas at Austin2023 http://dx.doi.org .
- Jonna Nyman، The University of Sheffield ، **Towards a global security studies: what can looking at China tell us about the concept of security**? European Journal of International Relations June 2023 https://www.researchgate.net .